الملاءة المالية واثرها على قرارات المقرضين
دراسة تطبيقية في مصرف الخليج التجاري / شركة مساهمة خاصة

الاستاذ المساعد الدكتور
علي عبد الحسين راجي
الباحثة
مريم جبار داخل
قسم العلوم المالية والمصرفية/ كلية الادارة والاقتصاد
جامعة القادسية

المقدمـة

يعتبر موضوع الملاءة من المواضيع المهمة لكل من السلطات الرقابية والبنوك على حد سواء كونها تمثل أهم عنصر من عناصر متانة وضع البنوك.

في هذا الإطار فقد عملت السلطات الرقابية على تقديم مقاييس مختلفة للملاءة كان أبرزها معيار كفاية راس المال الذي أقرته لجنة بازل عام 1988 والذي طبقه ما يزيد على 100 دولة. أن التطبيق العملي لذلك المعيار خلال السنوات الماضية أفرز العديد من نقاط الضعف فيه دفعت لجنة بازل إلى إجراء تعديلات عليه وأخيرا اقتراح معيار جديد لقياس الملاءة اصطلح على تسمية Basel 2 .

لقد واجهت كل من السلطات الرقابية والبنوك الإسلامية مشاكل تتعلق بقياس الملاءة للبنوك الإسلامية ترجع بصورة رئيسية إلى الطبيعة الخاصة لمصادر أموال تلك البنوك حيث أنها لا تتطلب عائدا ثابتا كما أنها يمكن من الناحية النظرية أن تتحمل الخسارة إضافة إلى اختلاف طبيعة الأدوات المالية الإسلامية عن الأدوات المالية التقليدية.

لقد بذلت محاولات لتقديم مقياس لملاءة البنوك الإسلامية يأخذ بعين الاعتبار الاعتبارات السابقة ويعد أبرز هذه المحاولات ما قامت به هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية إلا أن تلك المحاولة تميزت بعدم الانسجام بين بنود كل من

مقام وبسط نسبة كفاية رأس المال المقترحة وعدم تضمين مقام النسبة بعض المخاطر التي يمكن أن تؤثر على ملاءة البنك.

سنستعرض في الجزء الثاني من هذه الدراسة تعريف الملاءة وكيفية قياسها ثم نتناول في الجزء الثالث من الدراسة معيار كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الذي اقترحته هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. في الجزء الرابع سنستعرض أبرز ملامح المعيار الجديد للملاءة Basel 2 ثم نقدم في الجزء الخامس إطارا جديدا لقياس كفاية رأس المال يأخذ بعين الاعتبار مفهوم الملاءة "احتمالية الإعسار" وطبيعة مصادر أموال البنوك الإسلامية التي يمكن أن تستخدم لمواجهة الخسائر غير المتوقعة ويقدم في نفس الوقت آلية لتحقيق انسجام بين مصادر الأموال تلك ليتم استخدامها لمواجهة مختلف أنواع الخسائر التي يمكن أن تواجه البنوك الإسلامية

المبحث الاول

منهجية البحث

1) مشكلة البحث:

على الرغم من وجود مؤشرات ومقاييس عالمية ومحلية واضحة حول طرق صياغة مقاييس لمساعدة وإرشاد المصارف في تحقيق نسبة ملاءة مالية مناسبة لمواجهة المخاطر التي قد تواجهها، نجد صعوبة لدى بعض المصارف في العمل على هذه المؤشرات والمقايس حيث عجز عدد كبير منها عن زيادة رأس مالها بما يتناسب مع توجيهات المركزي، حيث ما تزال الكثير من المصارف حتى تاريخه في طور زيادة رأس مالها الذي يشكل دعامة هامة وأساسية لرفع ملاءة المصرف الحالية في مواجهة المخاطر المصرفية المتنوعة، وتتلخص مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

هل ان اعتماد المصرف على مؤشرات الملاءة المالية يؤدي الى تقييم المركزالمالي للشركات المقترضة وبالتالي يساعد المصرف على اتخاذ قرار الاقراض .

2) أهمية البحث:

اكتسب موضوع الملاءة المالية في شركات القطاع المصرفي اهتماماً متزايداً على المستوى الدولي بسبب الأزمات المالية الكبيرة التي تعرضت لها مختلف الشركات المالية في

العالم، مما أدى إلى المطالبة بتطبيق مؤشرات الملاءة المالية بوصفها الوسيلة الناجحة من بين الوسائل والتي تؤدي الى تقليل الجهد والوقت للتحقق من قدرة شركات القطاع المصرفي على الوفاء بالتزاماتها وبالتالي مواجهة المخاطر .

3) أهداف البحث:

التعرف على مفهوم هامش الملاءة المالية وأهميته لشركات القطاع المصرفي، وإبرازأهمية قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها، وتحليل مختلف جوانب ملاءتها المالية، والتعرف على مدى احترامها وتطبيقها لهامش الملاءة المالية، لاسيما دراسة مدى أهمية الملاءة المالية للشركات من خلال دراسة عملية تطبيقية في شركات المصرفية في قياس الملاءة المالية .

4) فرضيات البحث:

سوف يقوم الباحث في محاولة اثبات الفرضية التالية :

(ان الاعتماد على مؤشرات الملاءة المالية في قياس وتقييم المركزالمالي للشركات المقترضة يساعد المصرف على اتخاذ قرارات الاقراض بخصوص هذه الشركات) .

5) حدود البحث:

قام الباحث بتحديد الحدود المكانية والزمانية وكما يلي:

أ) الحدود المكانية :

تناول البحث في حدوده المكانية مصرف الخليج التجاري وهو شركة مساهمة خاصة لاجراء الدراسة التطبيقية عليه والتي تخضع حساباتها لرقابة وتدقيق مكاتب تدقيق القطاع الخاص .

ب) الحدود الزمانية :

تم اختيار السنوات (2016، 2017، 2018، 2019، 2020) واعتبار سنة 2015 سنة اساس لاجراء المقارنات التحليلية .

المبحث الثاني

الاطار المفاهيمي لمفهوم الملاءة المالية والمقرضين

الملاءة المالية (Financial Solvency): تُسمى أيضاً "القدرة على السداد"، وتشير إلى قدرة الشركة على الوفاء بالالتزامات النقدية المطلوب سدادها على المدى الطويل. وتختلف السيولة عن مجموع الملاءة المالية، حيث تعبر السيولة عن الأجل القصير. ويؤدي عدم توفر الشركة على الملاءة المالية إلى إفلاسها في النهاية. حتى تتسم الشركة بالملاءة المالية، فإن ذلك يحتم عليها أن يزيد أصولها عن إجمالي التزاماتها المالية، وتؤدي الملاءة المالية إلى زيادة قدرة الشركة على تجنب مخاطر التعثر المالي التي قد تتعرض لها نتيجة لتغير الظروف الاقتصادية، ويستخدم المقرضون الملاءة المالية أيضاً كأحد أهم المعايير لتقييم عروض الشركة والحكم عليها من أجل الموافقة على التمويل.

الملاءة المالية، مفهوم كلمة الملاءة Solvency تعني بشكل عام، القدرة أو الكفاءة أو الجدارة في مواجهة الالتزامات بصورة كاملة عند استحقاقه، وطبقا Oxford English Dictionary فإن الملاءة المالية تعني وجود المال الكافي (الأصول > المطلوبات) لمواجهة الالتزامات المتوقعة، أما (Daykin et al، 1984) فقد أشار أن مصطلح الملاءة يستخدم أحيانا في إطار أوسع للإشارة إلى القوة المالية، الربحية على المدى الطويل والنمو المتوقع 3، وفي نفس السياق يرى (Lu Xiong، 2014) الملاءة المالية من زاويتين، من زاوية نظرية الافلاس " RuinTheory " أن شركة التأمين تكون مليئة ما إذا كان أصول الشركة أكبر من التزاماتها، ومن زاوية نظرية السيولة " LiquidityTheory " أن شركة التأمين تكون مليئة في حالة قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الحالية، وعليه فالجدير بالذكر الاشارة إلى الفرق بين الملاءة المالية من ناحية وبين الايفالية من ناحية أخرى، وهذا ما أكده (سامي، خالد، 1993) أن كون احدى الشركات مليئة ماليا لا يعني بالضرورة أنها شركة ميفاء (أي تفي بالتزاماتها في ظل أي ظرف من الظروف)، وبالمقابل فإن اصرار احدى الشركات على تبني الإيفائية كسياسة وقناعة يدفعها تلقائيا إلى محاولة الحفاظ على مستوى ملائم من الملاءة المالية ؟. وقد أشار (Hans، 1967) أن كل شركة تأمين غير مليئة راجع في الأساس إلى ثلاث حالات رئيسية، خسائر في الاستثمار، عدم كفاية الأقساط والاحتياطات، خسائر التي قد تنشأ في بعض الأحيان تذبذب عشوائي في عدد المطالبات أو حجمها، ليضيف كل من Pentikainen and Sawkins حالتين وهما: عدم

كفاءة الادارة وفشل شركات إعادة التأمين، فالعديد من الدراسات توصلت إلى أن شركة تأمين إذا بذلت الجهود الملائمة للحفاظ على مستوى مقبول من المخاطر، فإنها سوف تتسم بقدر كبير من الملاءة المالية، وتستطيع الوفاء تجميع التزاماتها اتجاه حملة الوثائق في مواعيد استحقاقها، ويمكن تصنيف المخاطر المؤثرة على الملاءة المالية على حسب إلى مخاطر مالية ومخاطر غير مالية (عبود،2004، 33)

ما هي القروض المصرفية:

يتركز نشاط البنك التجاري ع منح القروض حيث يحقق عائد مناسب يوازي المخاطر المحتملة والقروض التي يقدمها البنك التجاري تكون ع شكل نقود قانونية او شكل اعتمادات مستندية لتمويل التجارة الخارجية او مجرد فتح حساب دائن وفي المقابل يحصل البنك ع سعر فائدة يحتسب على اساس مدة القرض وقيمتة. (القزويني، 2008، 90)

مفهوم سياسة الإقراض:

يمكن تعريف سياسة الإقراض بأنها "مجموعة القواعد والإجراءات و التدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض والمعايير والاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح هذه القروض ومتابعتها وتحصيلها وبناء على ذلك فان سياسة الإقراض في البنك التجاري يجب أن تشمل القواعد التي تحكم عمليات الإقراض بمراحلها المختلفة . (عبد الحميد، 2013، 118)

وتعرف أيضا سياسة الإقراض بأنها "مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض والمعايير والشروط الإرشادية التي تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة بما يحقق عدة أغراض للقوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يكنهم من العمل دون خوف من الوقو ع في الخطأ وتوفير المرونة الكافية أي سرعة التصرف دون الرجوع إلى المستويات العليا .(حنفي، 2002، 231) .

الأهداف الخاصة بسياسات الإقراض:

يمكن تصور أهم الأهداف الخاصة بسياسات الإقراض لاي مصرف على النحو التالي: (عبد الحميد، 2013، 146)

1- منع التضارب في اتخاذ القرارات داخل البنك وإيجاد قدر من وحدة الفكر والتنسيق والفهم المشترك بين البنك وعملائه

2- ترشيد القرار الائتماني بالبنك بتحديد المجالات التي يمكن التوظيف فيها والمجالات التي يجب التوظيف فيها ومن ثم المحافظة على سلامة الائتمان الممنو ح وحسن استخدام أموال عملاء البنك المودعين

3- ضمان العائد المناسب للبنك عن طريق التقليل من الخسائر وزيادة الأرباح ومن ثم استمراره في تأدية رسالته وتوسيع نطاقه ودعمه باحتياطات تقوي من س لامة ومتانة المركز المالي للبنك

4- التوافق مع الاتجاه العام لأهداف السياسة الاقتصادية القومية وإحداث الانسجام بين البنوك وبين الدولة من حيث تبني البنك للأولويات التي حددتها الدولة في خطط التنمية الاقتصادية وتوظيف جانب من موارده فيها .

5- التوافق العام بين اعتبارات حماية البيئة من التلوث وحماية المجتمع من الانحرافات الأخلاقية في عدم إقراض أي المشاريع التي يكون من شأنها تهديد المجتمع في هذا المجال.

آليات وخطوات منح القروض:

يمر القرض بعدة خطوات قبل منحه بداية من دراسة ملف الطلب وانتهاء بإبلاغ العميل بالقرار (الرفض أو القبول) و بعد قبول البنك منح القرض يأتي التعاقد وسنعالج من خلال هذا المطلب بعض الخطوات والآليات التي يمر بها منح القرض في بنك ما. (لطرش، 2010، 133) .

أولا: البحث عن القرض وجذب العملاء حيث تعود هذه الخطوة إلى مبادرة البنك في جذب العملاء لتقديم ودائعهم من خلال الودائع المقدمة له تهنح القروض

ثانيا:تقديم طلبات الاقتراض وتقدم وفق نماذج معدة لهذا الغرض ويجب أن تكون صالحة وجاهزة لإدخالها في الحاسب الآلي لتكوين بنك المعلومات كما يجب احتوائها على الشروط اللازمة .

ثالثا: الفرز والتصور المبدئي تبدأ عملية الفرز مباشرة بعد تقديم الطلبات للدراسة المبدئية بعد ذلك تبدأ عملية التحليل الائتماني وإجراء الاستعلام في ضوء سياسة البنك وسياسة الدولة المتبعة

رابعا: التقييم وفي هذه الخطوة يتم تحديد نتائج التحليل والاستعلام ووضع تقدير للمنافع والتكاليف وف ق معايير التقييم المعترف بها من طرف إدارة البنك

خامسا: التفاوض تعتمد هذه الخطوة على البدائل المختلفة الممكن التفاوض عليها لمقابلة احتياج ات العميل وظروفه واحتياجات البنك وظروفه ويتناول التفاوض عادة: حجم القرض ومدته، ترتيبات خدمته فالبدائل هي محدد التفاوض الذي يجب أن يتم على أساس: "أنا أكسب وأنت تكسب" وليس على أساس: "أنا اكسب وأنت تخسر

سادسا: اتخاذ القرار والتعاقد بعد عملية التفاوض تبدأ إجراءات التعاقد بدون فرض لشروط أخرى حيث يكون المستشار القانوني جاهز لتوقيع العقد .

وتصنيف القروض حسب نشاط المقترضين: وتنقسم هذه القروض حسب السياسة المالية، وطبيعة النشاط الاقتصادي للعملاء إلى ثلاثة أنواع وهي: (الجزار، 1997، 95) .

1) **القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار: وهي كل العمليات التي تقوم بها المؤسسة في المدة التي لا تتعدى (12 شهر)، أي أثناء دورة استغلال المؤسسة وهي العمليات الروتينية مثل (الإنتاج، التوزيع، التخزين، التموين) وهذه القروض تنقسم بدورها إلى قروض الاستغلال العامة والخاصة.**
2) **القروض الموجهة لتمويل الاستثمارات: يمول البنك الأصول الثابتة عند طلب المؤسسات ذات الوزن الثقيل في الاقتصاد الوطني لتمويل استثماراتها وذلك عند عدم كفاية التمويل الذاتي لهذه الأخيرة، ويتم تسديدها على أساس التدفقات النقدية للأرباح المحققة في السنوات المقبلة وتكون هذه القروض إما متوسطة أو طويلة الأجل.**
3) **القروض الموجهة لتمويل التجارة الخارجية: تتدخل البنوك في المعاملات التجارية سواء من أجل تسديد قيم السلع المستوردة أو لتحصيل قيم السلع المصدرة.**

خصائص القروض المصرفية:

تتمثل خصائص القروض المصرفية أو الائتمان المصرفي في النقاط التالية: (عبد المطلب 2000،105).

1) **استخدام أساليب منهج البحث العلمي وتقييم أوضاع طالبي الاقتراض وانتقاء صفة الاعتبار الشخصي أو الاجتماعي لدى التقييم**
2) **الاعتماد الكامل على المعلومات الموثقة والمتاحة عن المقترضين وأوضاعهم بالسوق من خلال الاستعلام عنهم سواء من خلال المؤسسات المالية السابق التعامل معها كالبنوك**

مثلا أو بيوت الخبرة وكذا الاستاد في القرار الائتماني إلى بحث وتحليل المراكز المالية لهم وكذا الدراسة المبدئية للهيكل الإداري للمنشأة طالبة القرض

3) الاعتماد على الكشوف الرسمية لحركة حسابات طالب التسهيل الائتماني سواء داخل البنك نفسه أو لدى البنوك المتعامل معها الأخرى

4) الاعتماد على دراسة متكاملة وتحليل متأني للسوق والصناعة التي يعمل من خلالها العميل للتعرف على الظروف التي تمر بها تلك الصناعة أو التجارة كظاهرة الكساد أو الرواج والتعرف على المركز التنافسي للعميل

5) النظر إلى الضمانات التي يتعين أن يوفرها المدين للدائن . وينضح فيما سبق أن المنهج العلمي في البحث هو الأساس في القرار التمويلي ولعله أهم ما يميز الائتمان المصرفي على باقي أنواع الائتمان الأخرى.

الجانب العملي للبحث:

1) تحليل الفروقات مابين المديونية والالتزامات:

على الرغم من وجود العديد من المؤشرات والنسب المالية التي تحدد مدى ملائمة الملاءة المالية في الشركات المعنية، لكن ان هذه المؤشرات والنسب المالية تقيس جوانب مختلفة في بنود الحسابات للشركات مثل السيولة والمخاطر والتي كانت اهما كفاية راس المال وغيرها الكثير من المؤشرات والنسب المالية، وهنا يتم الحكم على الملاءة المالية لكل فقرةمنعزلة عن الفقرة الاخرى مثلاً قياس الملاءة المالية لكفاية راس المال ومن ثم تعميمها على كل الشركة او قياس الملاءة المالية للسيولة النقدية وبالتالي يتم تعميم هذه النسبة على كل نشاطات الشركة .

وهنا لاحظنا ومن خلال الجانب النظري للبحث ان الملاءة المالية تتمثل بمتانة وقوة المركز المالي للشركة ككل بغض النظر عن نشاطات الشركة وبمختلف انواعها، والذي يمثل القوة المالية الحقيقية لمركز اي شركة هو عبارة عن امكانية تغطيت جميع التزاماتها من مديونيتها بحيث انه لايؤثر في السيولة النقدية لها، والسبب في ذلك هو لتجنب اي مخاطر تواجه الشركة في الاجل القريب او البعيد مما يؤدي الى اعسارها ماليا او يتفاقم هذا الاعسار ويؤدي الى الافلاس، وهنا يأتي دور الملاءة المالية كمؤشر وانذار مبكر للشركة

في بيان مدى قوة المركز المالي لها في مواجهة اي نوع من انواع المخاطر المستقبلية سواء كانت هذه المخاطر في الاجل القريب او البعيد او كانت محدد اومفاجئ .

يعتبر مؤشر المديونية في الملاءة المالية من المؤشرات التي تبين قوة المركز المالي للمصرف عينة البحث وقدرته على الوفاء في التزاماته تحت اي ظرف قد يحدث بالمستقبل ومواجهة الازمات المالية التي قد تؤدي الى افلاس المصرف، وان هذا المؤشر يجب ان لا تتدنى نسبته عن 1:1 في مقابلة التزاماته بمديونيته .

يبين الجدول رقم (1) تطور نسبة المديونية لدى المصرف عينة البحث والتي تضمنة الفروقات في اظهار مايحتاجه المصرف من سيولة نقدية لتغطيت التزاماته والتي تكون من خلال طريقين وهما، الطريق الاول هو تغطيت هذه الالتزامات من خلال مديونيته، اما الطريق الثاني فهو تغطيت هذه الالتزامات من خلال السيولة النقدية المتوفره لديه وهذا الطريق يتضمن في طياته مخاطر كثير .

الجدول رقم (1) تطور نسبة المديونية متضمنة الفروقات مابين الالتزامات والمديونية وما تحتاجه من سيولة نقدية لتغطية اللالتزامات

السنوات	الالتزامات الف دينار	المديونية الف دينار	نسبة الملاءة المالية	النقدية الف دينار	المبلغ المكمل للملاءة المالية	النسبة المكملة
2015	371565	330993	%1.12	243788	29255	%12
2016	428976	287550	%1.49	307544	150697	%49
2017	267478	204275	%1.31	225842	70011	%31
2018	235010	171492	%1.37	248049	91778	%37
2019	203589	144624	%1.41	258253	105884	%41
2020	184026	127003	%1.45	234510	105530	%45

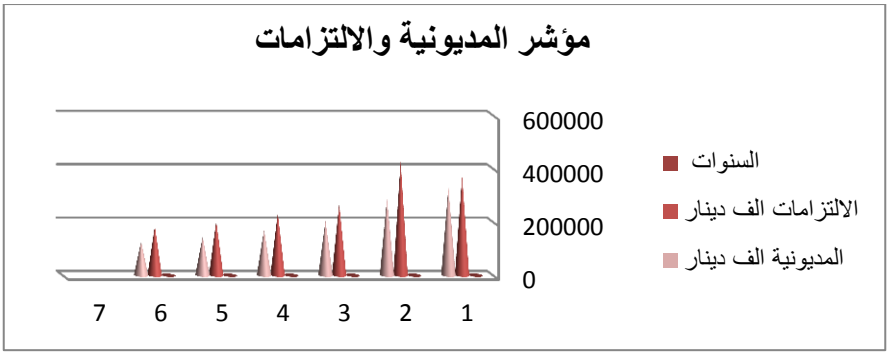

حيث يبين الجدول رقم (1) اعلاه مايلي مع اعتبار سنة 2015 سنة اساس لتقييم باقي السنوات:

أ) فيما يخص الالتزامات يتضح من الجدول اعلاه ولسنة 2016 ان نسبة النمو في الالتزامات والمتمثلة (بالودائع والقروض ط. الاجل) هنالك زيادة في نسبة النمو بمقدار (15.5%)، يقلبلها انخفاض في نسبة نمو المديونية والمتمثلة (بالتسهيلات الائتمانية) بمقدار (13.1%) مما يدل على ان المصرف لديه اموال غير مستغلة مما يزيد من مخاطر الفائدة والسيولة ويؤثر على كفاية راس المال، حيث يحتاج المصرف الى سيولة نقدية بمقدار (12%) لتغطية اي مخاطر للسيولة من الرصيد النقدي المتوفر لديه وفي احتمالية يكون هنالك تأثير على السحب من الاحتياطيات ورأس مال المصرف، لاسيما ان نسبة النمو بالرصيد النقدي المتوفر لدى المصرف هو زيادة بمقدار (26%) .

ب) فيما يخص سنة 2017 فيتضح من الجدول اعلاه ان نسبة النمو في الالتزامات والمتمثلة (بالودائع والقروض ط. الاجل) هنالك انخفاض في نسبة النمو بمقدار (28%) مما يدل على ان المصرف يواجه مخاطر سحب الودائع او تسديد للقروض ط. الاجل، يقلبلها انخفاض في نسبة نمو المديونية والمتمثلة (بالتسهيلات الائتمانية) بمقدار (38%) مما يدل على ان المصرف ليس لديه اموال يتم استغلالها في الائتمان المصرفي مما يزيد من مخاطر الفائدة والسيولة ويؤثر على كفاية راس المال، حيث يحتاج المصرف الى سيولة نقدية بمقدار (49%) من الرصيد النقدي المتوفر لديه لهذه السنة لتغطية اي مخاطر للسيولة وفي احتمالية يكون هنالك تأثير على السحب من الاحتياطيات ورأس مال المصرف وبالتالي يؤثر على قوة ومتانة المركز المالي لديه، مع ملاحظة النمو بالرصيد النقدي المتوفر لدى البنك بانخفاض مقداره (7.3%) .

جـ) فيما يخص سنة 2018 فيتضح من الجدول اعلاه ان نسبة النمو في الالتزامات والمتمثلة (بالودائع والقروض ط. الاجل) هنالك انخفاض في نسبة النمو بمقدار (37%) مما يدل على ان المصرف يواجه مخاطر سحب الودائع او تسديد للقروض ط. الاجل، يقلبلها انخفاض في نسبة نمو المديونية والمتمثلة (بالتسهيلات الائتمانية) بمقدار (48%) مما يدل على ان المصرف ليس لديه اموال يتم استغلالها في الائتمان المصرفي مما يزيد من مخاطر الفائدة والسيولة ويؤثر على كفاية راس المال، حيث

يحتاج المصرف الى سيولة نقدية بمقدار (37%) من الرصيد النقدي المتوفر لديه لهذه السنة لتغطية اي مخاطر للسيولة وفي احتمالية يكون هنالك تأثير على السحب من الاحتياطيات ورأس مال المصرف وبالتالي يؤثر على قوة ومتانة المركز المالي لديه، اذا ما تم مقارنته مع نسبة النمو بالرصيد النقدي نجد زيادة بسيطة تبلغ (1.7%) عن سنة 2015 .

د) فيما يخص سنة 2019 فيتضح من الجدول اعلاه ان نسبة النمو في الالتزامات والمتمثلة (بالودائع والقروض ط. الاجل) هنالك انخفاض في نسبة النمو بمقدار (45%) مما يدل على ان المصرف يواجه مخاطر سحب الودائع او تسديد للقروض ط. الاجل، يقابلها انخفاض في نسبة نمو المديونية والمتمثلة (بالتسهيلات الائتمانية) بمقدار (56%) مما يدل على ان المصرف ليس لديه اموال يتم استغلالها في الائتمان المصرفي مما يزيد من مخاطر الفائدة والسيولة ويؤثر على كفاية راس المال، حيث يحتاج المصرف الى سيولة نقدية بمقدار (41%) من الرصيد النقدي المتوفر لديه لهذه السنة لتغطية اي مخاطر للسيولة وفي احتمالية يكون هنالك تأثير على السحب من الاحتياطيات ورأس مال المصرف وبالتالي يؤثر على قوة ومتانة المركز المالي لديه، لاسيما ان نسبة النمو بالرصيد النقدي المتوفر لدى المصرف هو زيادة بمقدار (6%) .

هـ) فيما يخص سنة 2020 فيتضح من الجدول اعلاه ان نسبة النمو في الالتزامات والمتمثلة (بالودائع والقروض ط. الاجل) هنالك انخفاض في نسبة النمو بمقدار (50%) مما يدل على ان المصرف يواجه مخاطر سحب الودائع او تسديد للقروض ط. الاجل، يقابلها انخفاض في نسبة نمو المديونية والمتمثلة (بالتسهيلات الائتمانية) بمقدار (62%) مما يدل على ان المصرف ليس لديه اموال يتم استغلالها في الائتمان المصرفي مما يزيد من مخاطر الفائدة والسيولة ويؤثر على كفاية راس المال، حيث يحتاج المصرف الى سيولة نقدية بمقدار (45%) من الرصيد النقدي المتوفر لديه لهذه السنة لتغطية اي مخاطر للسيولة وفي احتمالية يكون هنالك تأثير على السحب من الاحتياطيات ورأس مال المصرف وبالتالي يؤثر على قوة ومتانة المركز المالي لديه، مع ملاحظة النمو بالرصيد النقدي المتوفر لدى البنك بانخفاض مقداره (3.8%) .

2) مقارنة نسب النمو مابين الالتزامات والمديونية والنقدية:

ان العلاقة مابين الالتزامات (الودائع والقروض ط. الاجل) من جهة والمديونية (التسهيلات المصرفية) من جعة اخرى هو صلة الربط بينهما في الرصيد النقدي (السيولة النقدية)، الذي توفره الالتزامات وتستهلكه المديونية، بالمقابل ان المديونية تجنب المصرف مخاطر الفائدة ومخاطر فقدان السيولة وفي الوقت نفسة ان الالتزامات تجنب مخاطر السحب من رأس المال (كفاية راس المال) ومخاطر السحب المفاجئ للسيولة، والجدول ادناه يبين العلاقة مابين الالتزامات والمديونية والنقدية في نسب النمو وكما يلي:

الجدول رقم (2) تطور نسبة النمو مابين الالتزامات والمديونية والنقدية

السنة	نسبة نمو الالتزامات %	نسبة نمو المديونية %	نسبة نمو النقدية %
2016	15.5	13.1	26
2017	(28)	(38)	(7.3)
2018	(37)	(48)	1.7
2019	(45)	(56)	6
2020	(50)	(62)	(3.8)

من الجدول اعلاه يتضح لنا مايلي:

أ) خلال سنة 2016 اظهرت لنا نسب النمو بوجود زيادة في الالتزامات بمقدار (15.5%) يقابلها زيادة في المديونية بمقدار (13.1%) مما اثرعلى رصيد النقدية لدى المصرف بصورة ايجابية، مما يدل على ان المصرف في هذه السنة حقق سيولة نقدية بلغت نسبة نموها (26%) لم يقم باستغلالها بالشكل الصحيح، وفي هذه السنة ان المصرف يتمتع بمؤشر للملاءة المالية جيد نوعا ما .

ب) اما خلال سنة 2017 اظهرت لنا نسب النمو بوجودانخفاض في الالتزامات بمقدار (15.5%) يقابلها انخفاض في المديونية بمقدار (13.1%) مما اثرعلى رصيد النقدية لدى المصرف بصورة سلبية، مما يدل على ان المصرف في هذه السنة لم يحقق وفره في السيولة نقدية بلغت انخفاض نسبة نموها (26%) والتي كان نتيجتها انخفاض في الودائع قابلها انخفاض في الائتمان المصرفي، وفي هذه السنة ان المصرف لم يتمتع بمؤشر للملاءة المالية نوعا ما، وذلك للانخفاض الملحوظ في مركزه المالي .

جـ) اما خلال سنة 2018 اظهرت لنا نسب النمو بوجود انخفاض في الالتزامات بمقدار (37%) يقابلها انخفاض في المديونية بمقدار (48%) مما اثرعلى رصيد النقدية لدى

المصرف بصورة سلبية، مما يدل على ان المصرف في هذه السنة حقق وفره في السيولة نقدية بنسبة زيادة بسيطة بلغت (1.7%) والتي كان نتيجتها وجود مخاطر خارجية (جائحة كورونا) ادى الى توقف جميع انشطة المصرف والانخفاض في نسبة نمو كلا من الالتزامات والمديونية مع المحافضة على نسبة جدا بسيط من السيولة النقدية، انخفاض في الودائع قابلها انخفاض في الائتمان المصرفي، وفي هذه السنة ان المصرف لم يتمتع بمؤشر للملاءة المالية نوعا ما، وذلك للانخفاض الملحوظ في مركزه المالي .

د) في سنة 2019 اظهرت لنا نسب النمو بوجود انخفاض كبير جدا قياساً بسنة الاساس 2015، اذ ان الالتزامات انخفضت بمقدار (45%) يقابلها انخفاض كبير في المديونية بمقدار (56%) مما اثرعلى رصيد النقدية لدى المصرف بصورة ايجابية، مما يدل على ان المصرف في هذه السنة حقق وفره في السيولة نقدية بنسبة زيادة بسيطة بلغت (6%)، والتي كان نتيجتها وجود مخاطر خارجية (جائحة كورونا) ادى الى توقف جميع انشطة المصرف والانخفاض في نسبة نمو كلا من الالتزامات والمديونية مع المحافضة على نسبة جدا بسيط من السيولة النقدية، انخفاض في الودائع قابلها انخفاض في الائتمان المصرفي، وفي هذه السنة ان المصرف حقق مؤشر للملاءة المالية نوعا ما بالرغم من الانخفاض الملحوظ في مركزه المالي .

هـ) اما خلال سنة 2020 اظهرت لنا نسب النمو بوجود انخفاض كبير جدا قياساً بسنة الاساس 2015، اذ ان الالتزامات انخفضت بمقدار (50%) يقابلها انخفاض كبير في المديونية بمقدار (62%) مما اثرعلى رصيد النقدية لدى المصرف بصورة سلبية، مما يدل على ان المصرف في هذه السنة حقق نقص في السيولة نقدية بنسبة بلغت (3.8%)، والتي كان نتيجه للسنتين السابقتين (2019 و 2018) لوجود مخاطر خارجية (جائحة كورونا) ادى الى توقف جميع انشطة المصرف والانخفاض في نسبة نمو كلا من الالتزامات والمديونية مع عدم الاعتماد على الاحتياطيات المخصصة لهكذا ظروف، انخفاض في الودائع قابلها انخفاض في الائتمان المصرفي، وفي هذه السنة ان المصرف لم يحقق مؤشر جيد للملاءة المالية بالاضافة الى الانخفاض الملحوظ في مركزه المالي.

الشكل رقم (2) العلاقة مابين اللالتزامات والمديونية

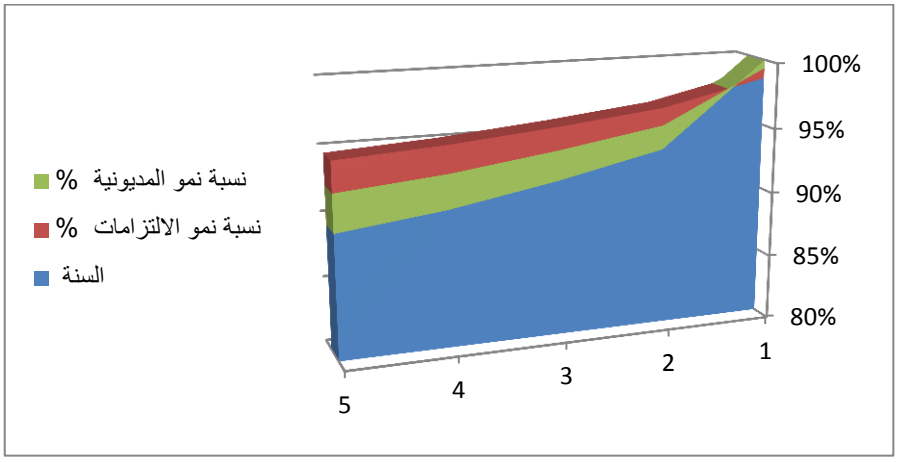

وفي الختام يرى الباحث ان الملاءة المالية والتي تعبرعن قوة ومتانة المركز المالي للمصرف عينة البحث لا تتمثل بكبر حجم السيولة النقدية فقط، وانما تتمثل في امكانية تغطية التزامات المصرف سواء كانت قصيرة الاجل او طويلة الاجل من بنود المديونية لديه في حالة تعلرضها لاي ظرف اوحدث ينتج عنه مخاطر لا يحمد عقبها مثل مخاطر السوق او المخاطر القانونية او مخاطر كفاية راس المال او مخاطر الفائدة وغيرها، وان العلاقة بين بنود الالتزامات وبنود المالية هي علاقة طردية، فكلما زادت الالتزامات زادت تبعاً لها المديونية بسبب ان يكون هنالك تغطية لهذه الالتزمات من قبل المديونية المتحققة بسببها هذا من جانب، ومن جانب اخر فان البحث قد اثبت عدم ارتباط بند النقدية بالملاءة المالية وذلك بسبب ان اي ينقص بالسيولة النقدية قد يتم تعويضه من الاحتياطيات او رأس المال دون الاعتماد على وسائل التمويل الخارجي (الالتزامات) عند مواجهة ظروف واحداث تحمل في طياتها مخاط تم ذكرها مسبقاً .

الاستنتاجات

1- **الملاءة المالية يعد من المواضيع الهامة لكل من المصارف الإسلامية والتجارية وبسبب أهمية هذا الموضوع فقد حرصت كل من المصارف على تطوير أساليب لقياس الملاءة المالية كما تم اقتراحها في Basel 1 إلى المعيار الجديد للملاءة Basel 2.**

2- **إن أساليب القياس لمختلف أنواع المخاطر التي تواجه المصارف تمثل فرصة لها لتطوير قياسها وإدارتها للمخاطر التي تواجهها.**

3- على الرغم من الجهد المبذول من قبل اللجنة المنبثقة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المصرفية فإنه يتميز أيضاً بعدم القدرة من الناحية العملية على تحديد المسؤولية عن الخسائر الناشئة عن المخاطر التي تواجه المصارف وبالتالي تحديد الجزء من النسبة الذي سيستخدم لمواجهة هذه الخسائر.

4- أيضاً فإن توظيفات المصرف الممولة من حسابات المديونية تمثل جزءاً من موجودات البنك الخطرة والتي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار حيث أنه ومن الناحية العملية فإن الخسائر الناشئة عنها قد تؤدي إلى إعسار المصرف .

5- إن إمكانية المصرف باستخدام حقوق المساهمين لتغطية الخسائر غير المتوقعة التي يمكن أن تؤثر بشكل جوهري على العائد وبالتالي على ملاءة المالية للمصرف يجعل من الناحية العملية دمج جميع مصادر أموال المصرف التي يمكن استخدامها لمواجهة الخسائر ضمن وحدة واحدة.

6- يمكن أن تقاس الملاء المالية من خلال مقابلة التزامات المصرف بمديونيته وإن كانت الأهمية النسبية لأنواع المخاطر قد تختلف بسبب اختلاف طبيعة نشاط المصارف .

7- هنالك علاقة طردية مابين التزامات المصرف (الودائع والقروض ط. الاجل) والمديونية (التسهيلات الائتمانية)، فكلما زادة الالتزامات ادى ذلك الى زيادة المديونية للتغطية على مخاطر سعر الفائدة وكفاية راس المال .

التوصيات:

1- من الضروري ان يتضمن التقرير السنوي للحسابات الختامية مؤشرات الملاء المالية للشركة ذاتها .

2- مراقبة مؤشرات الملاءة المالية من قبل ادارة المصرف ووضع نظام خاص بذلك خاصتاً عند اتخاذ القرار بمنح القروض .

3- يجب على ادارة المصرف من بيان مؤشرات الملاءة المالية من خلال تقاريرها الربع سنوية او الفصلية للسيطرة على مخاطر السيولة والفائدة وكفاية راس المال واتخاذ الحلول المناسبة لها.

4- على ادارة المصرف ايجاد الحلول الاستراتيجية في معالجة النقص الحاصل في السيولة النقدية نتيجة انخفاض في الالتزامات والمديونية وذلك للظروف والمخاطر الخارجية التي تتعرض لها .

المصادر

1- عبود، عبد اللطيف، الملاءة المالية شرط الوجود والاستمرار، مجلة التامين والتنمية، العدد 26، سوريا، 2004 .
2- القزويني، شاكر، محاظرات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008 .
3- عبد الحميد، عبد المطلب، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، العراق، بغداد، 2013 .
4- حنفي، عبد الغفار، ادارة المصارف، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، 2002 .
5- لطرشي، الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010 .
6- الجزار، جعفر، العمليات البنكية، دار النفائس، لبنان، بيروت، 1997 .
7- عبد الحميد، عبد المطلب، البنوك الشامل عملياتها وادارتها، الدار الجامعية للنصر، مصر، الاسكندرية، 2000 .
8- سالم، جميل، اساسيات الجهاز المالي، دار وائل للنشر والطباعة، الطبعة الاولى، الاردن، عمان، 1999 .

المصادر الانكليزية:

1.Daykin, ER Devitt, MR Khan… - Journal of the Institute of …, 1984.
2. Y Zhang, X Guo، L Xiong, L Yu, Z Li, Q Guo, Z Li, B Li… - Molecular cancer, 2014.
3. Hans Nelson - Geological Society of America Bulletin, 1967.